قفزت بنسبة 50٪ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي

الشركات المدرجة فازت بمناقصات قيمتها نحو مليار دينار في 9 أشهر

شريف حمدي

قفزت قيمة المناقصات والعقود التي فازت بها الشركات الكويتية المدرجة بالبورصة والتابعة لها خلال الـ 9 أشهر الأولى من 2019 بنسبة 50٪، وذلك مقارنة بذات الفترة من العام الماضي، حيث بلغت قيمة العقود منذ بداية العام الحالي 940 مليون دينار، فيما بلغت 630 مليون دينار في الفترة المماثلة من 2018.

وفيما يلي أبرز النتائج التي تظهرها إحصائية أعدتها «الأنباء» حول مناقصات وعقود التسعة أشهر الأولى من العام الحالي، حيث أظهرت أن 22 شركة كويتية مدرجة وتابعة لها فازت بالعقود البالغ عددها 44 عقدا، ارتفاعا من 20 شركة فازت بـ 41 عقدا في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي.

● حظيت شركة الخليج للتأمين بأكبر صفقة من حيث القيمة خلال التسعة أشهر، وكانت بـ 307 ملايين دينار، وهي عبارة عن تقديم خدمات التأمين الصحي للمواطنين المتقاعدين الصادرة من وزارة الصحة، كما فازت الشركة بعقد تأميني آخر بـ 42 مليون دينار ليصل إجمالي العقدين 349 مليون دينار تشكل 37٪ من إجمالي القيمة تصدرت بهما الشركات المدرجة الفائزة بعقود ومناقصات منذ بداية العام الحالي.

● حلت شركة المجموعة المشتركة بالمرتبة الثانية من حيث الشركات الأكثر فوزا بعقود من حيث القيمة، حيث فازت بـ 5 مناقصات انشائية بقيمة إجمالية 131 مليون دينار تشكل 14٪ من إجمالي قيمة العقود، وكان لافتا أن جميع العقود التي حصلت عليها «المشتركة» خلال التسعة أشهر الأولى من 2019 في الإمارات، فيما لم تفز أي شركة أخرى بأي عقود خارج الكويت خلال فترة التسعة أشهر.

● حصلت شركة «بورتلاند» على عقد واحد بـ 113 مليون دينار تمثل 12٪ من القيمة، وكان يتعلق بتوريد حديد تسليح مدعوم لـ«الكويتية للتمويل» لتسليمها للمواطنين بكمية قدرها 500 ألف طن.

● وقعت شركة «القرين» من خلال شركة تابعة ومملوكة لها، اتفاقيتين مع شركة نفط الكويت بقيمة 43,8 مليون دينار تشكل 4,6٪، وذلك لتقديم خدمات نفطية متنوعة لمدة 5 سنوات.

● على مستوى الجهات المحلية التي تطرح المناقصات، جاءت وزارة الصحة في الصدارة، وذلك من خلال طرح 3 مناقصات هي الأعلى قيمة، وتقدر بـ 350 مليون دينار تشكل نحو 37,2٪ من الإجمالي.

● حلت شركة نفط الكويت بالمرتبة الثانية من حيث طرح المناقصات، وذلك من خلال طرح 6 عقود بـ 88,5 مليون دينار، تلاها الديوان الأميري بطرح عقدين بقيمة 51,2 مليون دينار.

● أظهرت إحصائية «الأنباء» أن المشاريع الخدمية جاءت بالصدارة من حيث القيمة، حيث بلغت قيمة 11 عقدا 468 مليون دينار تشكل نحو 50٪ من الإجمالي من بينها عقد تقديم خدمات التأمين الصحي للمتقاعدين المذكور أعلاه.

● جاءت في المرتبة الثانية من حيث القيمة، المناقصات الانشائية بـ 185 مليون دينار تشكل 19,6٪ من إجمالي القيمة.

● حلت المناقصات اللوجستية في المرتبة الثالثة، بقيمة 146 مليون دينار تمثل نسبة 15,5٪ من الإجمالي.

● في المرتبة الرابعة جاءت المناقصات النفطية بقيمة 126,5 مليون دينار، تشكل 13,5٪ من إجمالي القيمة، وكانت أغلب العقود لصالح «نفط الكويت» و«البترول الوطنية».

● جاءت في المرتبة الخامسة المناقصات الكهربائية، إذ بلغت قيمتها 15,3 مليون دينار تمثل نسبة 1,6٪ من الإجمالي.

● شهدت فترة التسعة أشهر طرح مناقصتين إحداهما صحية بقيمة 0,8 مليون دينار، والأخرى تعليمية بقيمة 0,7 مليون دينار، وكلاهما يشكل 0,15٪ تقريبا من إجمالي القيمة.

● تبين من خلال الرصد أن فترة الربع الأول من العام الحالي شهدت مناقصات وعقوداً بـ 338 مليون دينار، أما فترة الربع الثاني فكانت الأعلى بـ 502 مليون دينار، فيما بلغت قيمة عقود الربع الثالث نحو 100 مليون دينار.

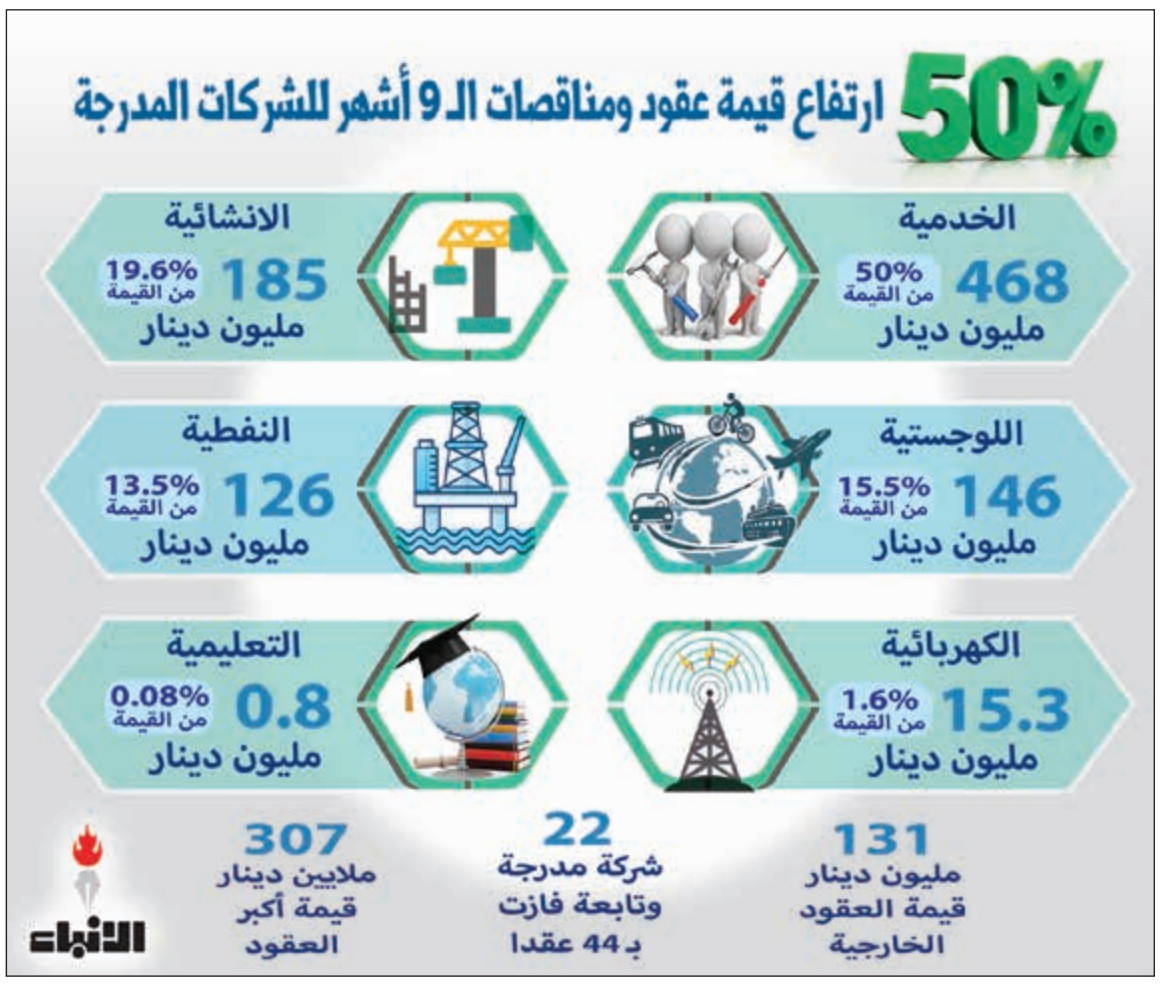

■ «الخليج للتأمين» في الصدارة بعقدين قيمتهما 349 مليون دينار

■ العقود الخدمية تستحوذ على قرابة 50٪ من إجمالي القيمة

■ 131 مليون دينار قيمة 5 عقود خارجية جميعها من نصيب «المشتركة»

مناخ السوق

الحكومة تبيع.. فهل تشتري؟

أحمد بومرعي
سكرتير تحرير الاقتصاد
boumeree@
a.boumerhi@alanba.com.kw

مرحلة جديدة يعيشها الاقتصاد الكويتي مع بدء الاكتتابات في شركات مختلفة نوعيا عما اعتاد السوق أن يطرح سابقا من شركات، فالفرص الآن لاكتتابات المواطنين في شركتي بورصة الكويت وشركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه، هي فرص بمؤسسات كانت محتكرة من قبل الحكومة منذ تأسيسها كما هي الحال بالبورصة، أو متحكم فيها كما هي الحال بقطاع الكهرباء.

وحسنا فعلت الحكومة الكويتية ببدء التخلي عن ملكياتها، لتسلم الملكية إلى القطاع الخاص من أفراد وشركات، حيث كشفت التجربة عن أن الحالة الأنسب لنجاح الاقتصادات هي في تسلم القطاع الخاص للشركات، عبر اكتتابات عامة ومزادات ورخص للمنافسة. وسيكون هناك نمط جديد من المساءلة، حيث سيضغط المساهمون الذين دفعوا أموالهم في الاكتتابات لتحصيل أرباح، وسيضع ذلك مسؤولية على الشركات لتعمل بكفاءة في إدارة المصاريف لترفع الأرباح وتستجيب للملاك المساهمين.

والحكومة بدورها ستفتح رخصا جديدة لشركات أخرى في السوق، وهو أمر سيعزز المنافسة ويرفع كفاءة الاقتصاد عموما.

ومع أن الحكومة فعلت ذلك تحت ضغوط تراجع اسعار النفط والحاجة الى إيرادات لميزانيتها التي تقول إنها دخلت في عجوزات مالية. إلا أن ذلك المؤشر السلبي هو أمر جيد للناس الذين فتحت لهم فرص في اقتصاد تتحكم الحكومة بكل مفاصله. فسابقا، كانت الحكومة تدعو الناس للعمل الحر والذهاب للقطاع الخاص، في وقت لا يجدون فرصا للمنافسة مع حكومة لديها حنفية للتوظيف والإنفاق والصرف، فهل يمكن لشركة صغيرة أن تنافسها؟!

لكن الآن الوضع اختلف، وبدأت الخصخصة وبيع الملكيات العامة، وهو أمر فعلته بريطانيا بعهد رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر في الثمانينيات. وكادت هذه الدولة، التي يعتقد أنها عظمى، أن تفلس لولا بيع كل شيء مملوك للحكومة، وكان الحل الأنسب لاستمرارها.

وما تقوم به الحكومة في الكويت، وسبقتها فيه حكومة دبي وتعمل عليه الآن حكومة السعودية، هو أن الحل الأنسب هو التخلي عن الملكيات الحكومية لتحصيل الايرادات. ولا شك أن الكاش لدى حكومات الخليج أصبح أقل، فبدأت تبيع، وهي فرصة جيدة للناس لتشتري وتدير وتحرك أموالها الراكدة، أو على الأقل أمامها فرصة للاجتهاد.

وقانون الخصخصة الذي يتيح للناس الاكتتاب في 50٪ من الشركات، هو قانون جيد، فالمواطنون سيملكون نصف الشركات تقنيا، والأفضل الا يبيع الشاري الاسهم العامة عند أول فرصة، لأن سعر الاكتتاب اسمي ومن دون أي علاوة، أي ان الشخص يشتري السهم بقيمة عادلة وبسعر موحد للجميع. وفي شركة الكهرباء الرابحة، بحسب إعلان الشركة، المواطن يشتري سهما مضمونا، لأن الحكومة قررت ان تشتري منتج هذه الشركة لمدة 40 عاما. وكانت هناك ضغوط على وزارة الكهرباء والمياه في الانتاج، فقررت أن تكلف شركة لتقوم بعملية الانتاج بينما تضمن لها ان تشتري سلعتها، مع فتح مجال لاكتتاب 50٪ من الشركة للمواطنين.

وفي شركة البورصة هناك جهد لتقليل التكاليف وإيجاد إيرادات من منتجات جديدة، وستكون البورصة الكويتية أول بورصة خليجية مملوكة بنسبة تصل الى 94٪ للقطاع الخاص. ولا منطق فعليا من أن تتملك الحكومة البورصة، الا اذا كانت تريد التحكم في السيولة والنشاط، والحكومة تقول دائما انها لا تتدخل في آليات العرض والطلب في السوق، وإنما تدخل – عبر شركات تستثمر فيها مباشرة او غير مباشرة – كمستثمر للبحث عن الفرص، لذا فالأفضل ان تبيع البورصة، خصوصا انها فشلت في ادارتها في الأزمة المالية عندما استغل البعض الفراغ في الرقابة والتشريع ليتلاعبوا بالأسهم أو ليبيعوا على الناس في اكتتابات عامة شركات من ورق.

والفرق الآن كبير، فالشركات التي تعرض للاكتتاب هي شركات حقيقية، ولديها إنتاج حقيقي، وحتى لديها زبون مضمون كما الكهرباء، أي لا منطق في عدم الدخول في الاكتتابات إلا لمن لديه فرص أفضل بالدينار أو بالدولار.

خبراء لـ «الأنباء»: الأوضاع الجيوسياسية بالمنطقة أثرت بشدة على السوق

سيولة البورصة تتراجع.. والأنظار تتجه إلى نتائج البنوك والشركات

■ أدنى قيمة متداولة للسوق منذ 6 أشهر.. لتبلغ 11,6 مليون دينار

■ انخفاض السوق يدفع المستثمرين للاحتفاظ بالأسهم.. مما يزيد من نقص السيولة

باهي أحمد – طارق عرابي

يعاني سوق الكويت للأوراق المالية ضعفا شديدا في مستويات السيولة مؤخرا، حيث وصلت قيم وأحجام التداول في إلى مستويات متدنية لم يشهدها منذ بداية العام، وهذا الامر يأتي بالتزامن مع حالة الهبوط الكبيرة التي تعرض لها السوق خلال الاسابيع الماضية، فتراجع قيمة تداولات البورصة أمس لمستوى 11,6 مليون دينار لم يحدث على مدى أكثر من 6 أشهر على الرغم من العوامل الايجابية التي تتمتع بها البورصة وترقب الكشف عن نتائج فترة التسعة أشهر الاولى من العام الحالي للبنوك والشركات الكبرى والتي يتوقع ان تكون أفضل من 2018.

وقال خبراء لـ«الأنباء» إن هذا الضعف يعود إلى أسباب رئيسية، إلا أن العوامل الجيوسياسية في المنطقة وما طرأ من تقلبات سياسية خاصة بعد الاعتداء الأخير على المنشآت النفطية في أرامكو السعودية والتقلبات السياسية في كل من العراق ومصر تعتبر من أكثر العوامل اشتراكا في انخفاض سيولة البورصة.

وبحسب بيانات سوق الكويت للأوراق المالية، تقلصت سيولة البورصة أمس بنحو 26,3٪ لتصل إلى 11,61 مليون دينار مقابل 15,75 مليون دينار بجلسة يوم الخميس الماضي، وبلغت القيمة السوقية للبورصة 32,8 مليار دينار لترتفع بنحو 193 مليون دينار، كما انخفضت أحجام التداول 20٪ لتصل إلى 72,68 مليون سهم مقابل 90,84 مليون سهم يوم الخميس الماضي.

وجاء التراجع الملحوظ في مستويات التداول على الرغم من ارتفاع المؤشرات جماعيا بنهاية تعاملات أمس، مسجلة صعودها الجماعي الأول خلال شهر أكتوبر.

وأوضحوا أن انخفاض أسعار الأسهم وتراجع سيولة السوق إلى مستويات متدنية يدفع المستثمرين للاحتفاظ بالأوراق المالية، ما يزيد من مشكلة نقص السيولة.

وقالوا إن الأسواق تشهد انحسارا في السيولة حاليا وضعفا في أحجام وقيم التداول، وأشاروا إلى أن المستثمرين يحتفظون بالسهم عادة خلال بعض الفترات بسبب عدم وجود سيولة تمكنهم من إعادة بناء مراكزهم.

وقال المستشار والمحلل الفني لأسواق المال العربية ابراهيم الفيلكاوي إن انخفاض السيولة المتداولة في البورصة في الفترة الأخيرة والتي تراوحت بين 10 و11 مليون دينار فقط جاء بسبب اخراج المحافظ الخليجية لجزء من رؤوس الأموال لأسباب عدة أبرزها أسباب جيوسياسية.

وأضاف أن هناك عددا من المضاربين توقف في الفترة الأخيرة عن المضاربة مما ساهم في انخفاض السيولة المتداولة في البورصة، وذلك لعدة أسباب منها انتظار اعلان نتائج الربع الثالث للشركات، اضافة إلى وجود اكتتابين كبيرين، وهما شركتا الزور والبورصة، حيث لم تتضح الصورة بشكل كبير للمواطن حتى الآن ومدى تأكده من أن تلك العمليات سليمة بشكل كامل من الجانبين الشرعي والقانوني.

وأشار إلى أن تلك المحافظ والتي سحبت من رؤوس أموالها تحسبا لأي طارئ لم تقتصر على الكويت فقط بل ان الهبوط في السيولة شمل معظم دول الخليج منذ بداية التقلبات السياسية والتجارية في العالم.

وبسؤاله حول كيفية اعادة السيولة المتداولة إلى سابق عهدها، أكد الفيلكاوي أنه بمجرد اعلان الشركات لبياناتها المالية في الربع الثالث فالمضاربين سيقومون بإعادة ضخ أموالهم إلى السوق، اضافة إلى أن معظمهم ينتظر ما ستؤول إليه استكمال شروط الترقية إلى «MSCI».

هذا، وقد أغلق المؤشر العام للبورصة الكويتية أمس مرتفعا 0,6٪ عند مستوى 5669,19 نقطة رابحا 33,54 نقطة، كما ارتفع المؤشران الرئيسي والأول بنسبة 0,15٪ و0,76٪ على الترتيب.

حالة من الترقب تسيطر على المتداولين في قاعة التداول بالبورصة أمس (متين غوزال)